

الاقتصاد وثلاثية الثورة

لا يتحقق التغيير الثوري دون فهم كلي لأسباب القهر ولوسائل القضاء على الاختلال في موازين القوى ولكيفية إجراء التحول، ولقد قامت ثورة يناير 2011 من أجل تأسيس علاقات مجتمعية جديدة عبرت عنها ثلاثية "العيش والحرية والعدالة الاجتماعية"، والتي هي خلف نفس المطالب الشعبية لثورة 30 يونيو 2013، ولقد اتبعت حكومات ما بعد الثورة نهج الاقتصاد اليميني لحكومتى عبيد ونظيف معتبرة أنه الطريق الأفضل للأداء الاقتصادي علماً بأن إشكالية العيش والحرية والعدالة الاجتماعية تكمن في قلب مسار اليمين الاقتصادي المصري سواء كان تحت مظلة الليبرالية أو الإسلام السياسي، حيث الارتباط بين عدم المساواة وتكافؤ الفرص في الاقتصاد اليميني وبين الأمراض الاجتماعية التي تصيب المجتمعات مثل الفجوة الكبيرة بين الثراء والفقر والنسب المرتفعة من البطالة والأمية والجرائم وإدمان المخدرات، وهذا ما وضح للعالم بعد الأزمة المالية الكبرى عام 2008 وهي الأزمة التي أودت بمستوى معيشة الطبقات الوسطى في أمريكا وأوروبا، والتي خلفت مآسي إنسانية لعل أبرز مشاهدها حالياً البطالة بين الشباب والتي ارتفعت إلى 50% في كل من إسبانيا واليونان و35% في البرتغال و32% في إيطاليا وإيرلندا!

على الدولة المصرية الجديدة أن تؤسس اقتصاداً للتضامن يُبنى على أسس الديمقراطية الاجتماعية والمؤشرات التي تتوجه لكل أصحاب المصلحة في الوطن وتساعد على قياس الأهداف المرجوة في النمو والتشغيل هي نقطة البداية لتقييم أداء الاقتصاد الجديد، فالمؤشر التقليدي للنتائج الإجمالي مثلاً غير كاف لقياس النمو الحميد لأسباب عدة فهو لا يفرق بين الدخل ورأس المال معتبراً استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة نمواً، وعليه مطلوب مؤشرات إضافية لقياس عوائد استخدام مدخلات الاقتصاد- بما في ذلك الموارد الطبيعية- على مستوى معيشة المواطن في الحاضر والمستقبل، وكذلك مؤشرات لنسب الأجور داخل المؤسسات ولحصة العمل في الدخل القومي ولنصيب الفئة العليا من المجتمع من الدخل، بالإضافة إلى ثلاث متوسطات للتضخم طبقاً لشرائح المجتمع -العليا والوسطى ومحدودي الدخل- وعدم الاكتفاء بالمؤشر المتوسط العام الواحد والذي يصلح جيداً لمجتمعات ذات طبقة وسطى عريضة، وفي نفس السياق تتصاعد نسبة الضريبة على الدخل مع كل منزلة عشرية-أي عشرة آلاف ثم مائة ألف ثم مليون.. الخ-المساواة وتكافؤ الفرص هما عنصران أساسيان للعدالة الاجتماعية سواء كان ذلك في توزيع الدخل أو اقتناء الثروة. والعلاقة وثيقة بين الديمقراطية الصناعية والديمقراطية الاجتماعية، ولم تكن الاحتجاجات العمالية والاعتصامات والاحتجاجات الفئوية إلا نتيجة لغياب هذا الرباط، فالديمقراطية الصناعية تعني تقنين لتفاوض جماعي قوي

ومجالس للعمل ومشاركة العاملين في القرارات التي تمسهم وتمكينهم والارتقاء بمستوى مهاراتهم وقدراتهم، وتعني تأمين العمل وإعادة الاعتبار للعمل اليدوي وقيمه الاجتماعية وتوفير مزايا للأم العاملة، ولعل تجارب ألمانيا والدول الاسكندنافية خير دليل فلقد أثبتت أنه لا يوجد تعارض بين مؤسسات ونقابات قوية تعبر عن صوت القوى العاملة وبين الأداء الاقتصادي المتميز، وأن ظروف العمل في مصر تتطلب تحركاً سريعاً لإعطاء المواطنين صوتاً مؤسسياً مسموعاً في أماكن العمل لإرساء نموذج متطور يضمن النمو وفرص الكسب والعلو لطرفي العملية الإنتاجية.

والتشغيل هو في جوهر ثلاثية الثورة، وحيث أن الإسكان يشكل أزمة حقيقية للشباب فإن مشروعاً قومياً لبناء وحدات تمليك بالجهود الذاتية سيتطلب جيشاً من العاملين علاوة على تحفيزه لصناعة التشييد والبناء وما ورائها من صناعات مغذية، وكما أن استراتيجيات التشغيل السريع يمكن أن تتضمن مشروعات لصيانة البيئة في المحافظات والمدن والعشوائيات وأخرى لإصلاح الطرق وتطهير المصارف وترميم المنشآت في القرى بما يوفر فرص العمل للآلاف دون الحاجة إلى تدريب مسبق طويل.

وسلطة الحكومة المركزية لتحقيق العدالة يجب أن تمتزج بدور أكبر للحكم المحلي في التمويل والإنفاق بحيث تتمتع المجالس المحلية والأجهزة التنفيذية بحق الاقتراض لمشروعات استثمارية وخدمية ذات جدوى اقتصادية وتقوم بالسداد من عوائدها المستقبلية مما يخفف العبء على الموازنة العامة ويولد فرص عمل جديدة ويحقق التنمية المحلية، وتمثل المؤسسات المحلية (community-based institutions) مثل التعاونيات المالية والبنوك المحلية ورأس المال المخاطر المحلي مسارات ناجحاً- طبقاً لتجارب اللامركزية الاقتصادية في العالم- لبناء اقتصاد للمحليات على أسس الكفاءة والمساواة والاستدامة والمحاسبية والتضامن والديمقراطية.

ويتطلب اقتصاد الثورة إصلاح وتنظيم قطاع الأسواق المالية لمواجهة المضاربة ولضمان الشفافية والمساءلة، والغاء الحوافز التي تؤدي إلى انحراف مسار التنمية- مثل إعفاء أرباح الأسهم في البورصة من الضرائب- ووضع ضوابط على عمليات الاندماج والاستحواذ لمنع الاحتكار ولتفادي سيطرة الخارج على الاقتصاد الوطني، وعلى السياسة الاقتصادية تحديد قواعد الاستثمار الذي لا يضر بالبيئة ويتفق مع معايير العمل الدولية.

شريف دلاور

